لغيره فلو قال لهذه الدابة علي كذا لم يصح لانها ليست
اهلا للالتزام فان قال على بسببها لفلان كذا صح حملا
على انه جنى عليها او اكتراها او استعملها تعديا
كصحة الاقرار لحمل هند وان اسند الى جهة لا تملك
في حقه كقوله اقرضنيه او باعنى به شيا ويلغو الاسناد
المذكور وهذا ما صححه الرافعي في شرحيه وهو المعتمد
وما وقع في المنهاج من انه اذا اسنده الى جهة
لا تملك في حقه لغو ضعيف ومنها عدم تكذيبه
المقر فلو كذبه في اقراره له بمال ترك في يد المقر لان يده
تشعر بالملك ظاهرا وسقط اقراره بمعارضة الاظهار
حتى لو رجع بعد التكذيب قبل رجوعه سواء اقال
غلطت في الاقرار ام تعمدت الكذب ولو رجع المقر له
عن التكذيب لم يقبل فلا يعطى الا باقرار جديد واما
شرط الصيغة فلم يذكرها المصنف ايضا فيشترط فيها
لفظ صريح او كناية تشعر بالتزام وفي معناه الكتابة
مع النية واشارة اخرس مفهمة كقوله لزيد على او عندى
كذا اما لو حذف على او عندى لم يكن اقرارا الا ان يكون
المقر به معينا كهذا الثوب فيكون اقرارا وعلى او ذمتى
للدين ومعى او عندى للعين وجواب لى عليك الف
اليس لى عليك الا ان بلى او نعم او صدقت او انا مقر به
او نحوها كبراتنى منه اقرار جواب اقض الا الف الذى

ط

لى عليك بنعم او بقوله اقضنى غدا او امهلنى او حتى افتح
الكيس واجد المفتاح مثلا او نحوها كما بعث من
ياخذه لاجواب ذلك بزنه او خذه او اوفنيه عليه
او اجعله في كيسك او انا مقر او اقر به او نحوها كبلى
صحاح او ردية فليس باقرار لان مثل ذلك للاستهزاء
واما شرط المقر به ولم يذكره ايضا فيشترط انه لا يكون
ملكا للمقر حين يقر فقوله داري لعمرو ولغو لان الاضافة
اليه تقتضى الملك له فتناقى الاقرار لغيره لا قوله هذا
لفلان وكان ملكا لى اذا اقررت به فليس لغوا
اعتبارا باوله وكذا لو عكس فقال هذا الملك هذا لفلان
غارتيه انه اقر بعد انكار وانما يكون بينه ولو ما
يسلم بالاقرار للمقر له حينئذ فلو لم يكن بينه صار
ثم صار بها عمل بمقتضى اقراره بان يسلم للمقر له
حينئذ فلو اقر بحرية شخص بيد غيره ثم اشتراه
حكم بها وكان شراؤه افتداء له او بيعا من جهة
البايع فله الخيار دون المشترى واذا اقر بمجهول كشئ
وكذا في اقراره ورجع اليه في بيانه فلو قال له على شئ
او كذا قبل تفسيره بغير عيادة مريض ورد سلام
ونجس لا يقتنى كخنزير سواء اكان ملكا لان لم يتمول
كنفس وحية بر ام لا كثور وحبة شعير وحد قذف
وزنبل لصيد قبل كل منهما بالشئ مع كونه محترما واذا اقر